

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2003/18
4 February 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وجميع أشكال التمييز

التنفيذ والمتابعة الشاملان للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري
وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

تقرير مقدم من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عملاً
بقرار الجمعية العامة ٢٦٦/٥٦*

* أرجئ تقديم هذا التقرير للتمكن من جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات.

خلاصة

وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٦/٥٦ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢، يتضمن هذا التقرير معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها الدول والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة وآليات أخرى من آليات لجنة حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية تنفيذاً لإعلان وبرنامج عمل ديربان. وهذا التقرير يكمل، ويقرأ بالاقتران مع تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن "التنفيذ والمتابعة الشاملين للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب" الذي قدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين في إطار البند ١٠٧ من جدول الأعمال (A/57/443).

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	١ - ٤	أولاً- مقدمة.....
٤	٥ - ٣٠	ثانياً- التنفيذ والمتابعة من جانب الدول
		ثالثاً- التنفيذ والمتابعة من جانب الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة وغيرها من آليات لجنة حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية وأفرقة الشباب
٩	٣١-٣٤	

أولاً - مقدمة

- ١- طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٦/٥٦، من المفوض السامي لحقوق الإنسان أن يقدم إليها وإلى لجنة حقوق الإنسان تقريراً سنوياً عن تنفيذ ومتابعة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.
- ٢- وعملاً بهذا القرار، يأخذ هذان التقريران في الاعتبار المعلومات والآراء المقدمة من الدول والهيئات المعنية المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة وغيرها من آليات لجنة حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية.
- ٣- وفي عام ٢٠٠٢، قدمت مفوضية حقوق الإنسان تقريراً مفصلاً عن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان إلى الجمعية العامة (A/57/443) بالاستناد إلى المدخلات التي وردت استجابة لطلبات قدمت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وفي أيار/مايو ٢٠٠٢.
- ٤- وقد أوجز هذا التقرير الردود التي وردت إثر تقديم هذا التقرير إلى الجمعية العامة.

ثانياً - التنفيذ والمتابعة من جانب الدول

- ٥- يوجز التقرير المقدم إلى الجمعية العامة (A/57/443) الأنشطة التي تضطلع بها حكومات كل من الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألبانيا، ألمانيا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سويسرا، قبرص، كرواتيا، كوبا، كولومبيا، ليختشتاين، المغرب، المكسيك، النرويج، هولندا ضمن إطار متابعة المؤتمر العالمي. وإضافة إلى ذلك، فقد وردت المعلومات التالية.
- ٦- أفادت حكومة الأرجنتين، في مذكرة شفوية مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أن تقدماً قد أُحرز في وضع "خطة عمل وطنية لمكافحة التمييز"، وفقاً لما أوصى به برنامج عمل ديربان. وفي العام الماضي، عقدت وزارة العدل وحقوق الإنسان اجتماعات، بالتعاون مع منسق الأمم المتحدة المقيم في الأرجنتين، وحافظت على التعاون القائم فيما يتعلق بتقديم مقترحات لوضع خطة عمل ترمي إلى مكافحة التمييز العنصري. وقد حضر هذه الاجتماعات ممثلون عن الحكومة واللجان المعنية المنبثقة عن مجلس النواب والأكاديميون وممثلو المنظمات غير الحكومية. وأتاحت "مائدة الحوار الأرجنتيني" التي عقدتها حكومة الأرجنتين، بمساعدة مؤتمر أساقفة الأرجنتين وبدعم تقني ومنهجي ولوجستي من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفرصة لممثلي القطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الوطنية لإدراج استنتاجاتهم الرئيسية عما يعتبرونه ضرورياً في خطة عمل الأرجنتين.

٧- وأنشأت الأرجنتين فريقاً عاماً يضم، كذلك، ممثلين عن نيابة رئاسة المجلس المشترك بين الوزارات وأمانة حقوق الإنسان في وزارة العدل وحقوق الإنسان والمعهد الوطني لمكافحة التمييز ومنسق الأمم المتحدة المقيم في الأرجنتين، وقد تولى تحديد الإطار اللازم لوضع خطة العمل. وشارك مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع الحكومة، مشاركة نشطة في تقديم الدعم لتصميم هذه الخطة المدنية التي تستند إلى الأسس التي اتفق بشأنها في ديربان والتي تركز على الشفافية والمشاركة المدنية الواسعة.

٨- وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، قدمت حكومة بلجيكا إلى مفوضية حقوق الإنسان منشوراً صدر بعنوان أعمل من أجل مكافحة العنصرية، وكان قد وضع بناء على مبادرة قدمها وزير الخارجية. وهذا المنشور الذي يهدف إلى تعريف الجمهور على نطاق أعم بالمؤتمر العالمي وضع خصيصاً لتوزيعه على طلاب المدارس الثانوية.

٩- وأفادت حكومة كوبا، في مذكرة شفوية مؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أن كوبا تحظر التمييز بكافة أشكاله. ويلزم الدستور وقوانين جميع هيئات وآليات الحكومة، بما في ذلك وكالاتها وموظفوها، بأن تحترم وتكفل تمتع جميع المواطنين بحقوق متساوية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قوانين الدولة تعاقب على الأفعال العنصرية. فالقانون يحظر ويعاقب على بث أفكار التفوق العنصري والأنشطة الدعائية والتنظيمات التي تعزز التمييز العنصري وتحض على العنف.

١٠- وأفادت كوبا أيضاً أن نظامها التعليمي هو نظام موجه نحو وضع آداب لاحترام قيم وحقوق الإنسان والمساواة والعدل والتضامن بين الطلاب. وبيّنت الحكومة أن "الثقافة الوطنية" هامة، وأن الحكومة تدعم غالبية مؤسساتها العامة ومكتباتها ومسارحها ومتاحفها وصلات عرضها، مما يوفر الإمكانية للوقوف على قيمة هذه الثقافة وتدريسها. كما بيّنت أن برامج العمل الإيجابي قد نُفذت في قطاعات تتعرض فيها الفئات تقليدياً للتمييز والتمييز. وأفادت حكومة كوبا أن الإحصاء السكاني، الذي كان من المقرر تنفيذه في عام ٢٠٠٢، سيأخذ في الاعتبار المؤشرات الإحصائية الحالية للتوصل إلى فهم أفضل لوضع المجتمع الكوبي وتكوينه.

١١- وبيّنت الجمهورية التشيكية، في مذكرة شفوية مؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أنها تتوخى مكافحة مظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بطريقة معقدة، ولهذا الغرض اعتمدت بضعة تدابير مفاهيمية لمعالجة هذه الظواهر تتراوح بين الحملات الإعلامية والتدابير الوقائية الأخرى وبين التدابير الرادعة. وقد نفذت الحكومة، على سبيل المثال، حملة إعلامية متعددة الجوانب لمناهضة العنصرية من خلال الملصقات والمنشورات والدعاية التلفزيونية. كما وافقت الحكومة، في شباط/فبراير ٢٠٠٢، على مادة قدمت لمشروع تقرير عن الفرص المتاحة لاتخاذ تدابير ترمي إلى إزالة العنصرية. ويتولى أحد الأفرقة العاملة وضع مشروع تشريع يقضي بتوفير الحماية من التمييز ستعتمده الحكومة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

١٢- وفي عام ٢٠٠١، وافقت الحكومة على تدابير ترمي إلى زيادة فعالية مكافحة العنصرية وكرهية الأجانب، بما في ذلك وضع تدابير محددة للمعاقبة على الجريمة المرتكبة بتحريض من المتطرفين. كما وافقت على تدابير لمكافحة الأنشطة الجنائية التي تنم عن التطرف، مثل إنشاء لجنة دائمة مشتركة بين الإدارات لمكافحة التطرف والعنصرية وكرهية الأجانب وعلى زيادة التنسيق داخل قوى الشرطة التشيكية والاضطلاع بمزيد من الأنشطة التعليمية والعمل الاجتماعي الوقائي والوساطة وأنشطة اختبار المحكومين ضمن إطار مكافحة التطرف.

١٣- وأفادت حكومة الدانمرك، في مذكرة شفوية مؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أنها بالإضافة إلى ورقة السياسة العامة التي قدمتها في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٢ بعنوان "نحو سياسة إدماج جديدة"، قررت وضع خطة عمل وطنية لتعزيز التنوع والتسامح والمساواة في المعاملة ومكافحة التمييز ضمن إطار متابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان. وسوف تقدم خطة العمل عرضاً عاماً للوضع الراهن في الدانمرك وللتشريعات المعمول بها وللمبادرات غير التشريعية المقدمة في مجال المساواة في المعاملة. كما ستتضمن الخطة توصيات بشأن تدابير ستعتمد مستقبلاً في هذا الصدد. ولقد اتخذت الدانمرك خطوات لإشراك المنظمات غير الحكومية الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في وضع خطة العمل.

١٤- وأوضحت حكومة جمهورية إيران الإسلامية، خلال اجتماع اللجنة الثالثة للجمعية العامة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أنها أعدت تقريرها الدوري السادس عشر الذي ستقدمه إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري، والذي يتضمن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، فضلاً عن إعلان وبرنامج عمل ديربان.

١٥- وأجابت حكومة جامايكا، في مذكرة شفوية مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أن وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية هي هيئة لتنسيق ما يتدفق من معلومات عن نتائج المؤتمر العالمي وتشكل نقطة الالتقاء بين الحكومة والمجتمع المدني في متابعة الأنشطة على الصعيد الوطني. ولقد عقدت الوزارة، إثر انتهاء المؤتمر العالمي، اجتماعات مع منظمات حكومية وغير حكومية لإطلاعها على نتائج المؤتمر وتشجيعها على اعتماد استراتيجيات وبرامج مناسبة وتعزيز الاستراتيجيات والبرامج القائمة، تمشياً مع أحكام برنامج عمل ديربان. وقامت الوزارة، بوجه خاص، بتعميم إعلان وبرنامج عمل ديربان على الوكالات الحكومية ووجهت انتباهها إلى أحكام محددة تتعلق بالمجالات المسؤولة عنها. وتتولى هذه الوكالات إطلاع مجلس الوزراء بانتظام على آخر الأنشطة التي اضطلعت بها تنفيذاً لهذا البرنامج.

١٦- وأفادت الحكومة بأنها اتخذت أيضاً إجراءً يتعلق بالاتفاقات القانونية الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فضلاً عن البروتوكولات الثلاثة الملحق بها. أما فيما يتعلق بالتعليم، فقد اعتمدت وزارة التعليم والشباب والثقافة في ورقتها البيضاء خطوات محددة بشأن التعليم ترمي

إلى توفير فرص تعليم متكافئة لجميع الطلاب بتحسين إمكانية الوصول إلى المدارس والارتقاء بمستوى جودة وكفاءة التعليم من خلال ترشيد البرامج. كما أولت الوزارة اهتماماً خاصاً لمسألة تكريس مبادئ حقوق الإنسان في المناهج التعليمية للمدارس الابتدائية والثانوية.

١٧- ويتمثل الغرض من مشروع السياسة الثقافية في جامايكا، الذي بلغ الآن مراحل النهائية من التشاور، في تعزيز نزاهة وكرامة أبناء جامايكا بإتاحة الفرص لهم للتعبير الثقافي، بما فيها سرد قصصهم وصقل صورهم. وتشارك مجموعة واسعة ومتنوعة من فئات المجتمع المدني، ومنها المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية، في عملية تنفيذ جامايكا إعلان وبرنامج عمل ديربان.

١٨- وبُنيت حكومة ليختنشتاين، أثناء اجتماع اللجنة الثالثة للجمعية العامة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أن وثائق المؤتمر العالمي تشكل الأساس الرئيسي الذي تعتمد عليه خطة العمل الوطنية لليختنشتاين. وأنه يجري حالياً وضع هذه الخطة لمنع وإزالة العنصرية وكرهية الأجانب في البلد. وقالت إن الحكم الوارد في برنامج عمل ديربان المتعلق بإدماج منظور لحقوق الإنسان في تدريب موظفي الشرطة قد نُفذ فعلاً على الصعيد المحلي.

١٩- وأفادت حكومة المكسيك، في مذكرة شفوية مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بأن إصلاح الدستور الوطني في آب/أغسطس ٢٠٠١ يسجل تقدماً هاماً في عملياتها الوطنية للتحويل السياسي التي تعتبر منع التمييز والقضاء عليه أولوية من أولوياتها. ويحظر الدستور أي تمييز يقوم على عدة أسس منها الانتماء القومي والإثني ونوع الجنس. وقدمت المكسيك، في بداية عام ٢٠٠٢، الإعلان المطلوب بموجب المادة ١٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي تعترف باختصاص لجنة القضاء على التمييز العنصري في تلقي الشكاوى من الأفراد.

٢٠- وأفادت المكسيك، أثناء اجتماع اللجنة الثالثة للجمعية العامة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بأنها وضعت عدداً من السياسات مثل اعتماد تشريعات من شأنها حماية الفئات المستضعفة. وفي عام ٢٠٠١، عقدت لجنة المواطنين لمكافحة التمييز العنصري اجتماعاً للنظر في شكاوى جديدة عن التمييز في المكسيك. وقد أفضى عمل هذه اللجنة إلى وضع مشروع قانون بشأن التمييز. كما باشرت المكسيك صياغة مشروع اتفاقية لتوفير حماية خاصة للمعوقين من مختلف أشكال التمييز. ويتمثل الهدف من هذه الجهود في إكمال العمل على الصعيد الدولي الذي يعالج هذه القضية الهامة.

٢١- وأفادت حكومة المغرب، في مذكرة شفوية مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بأن الوزير المكلف بحقوق الإنسان وقّع، ضمن إطار متابعة الحكومة لأنشطة المؤتمر العالمي، على اتفاق مع المنظمة الدولية للهجرة يقضي بإنشاء مركز لحقوق المهاجرين. وستكون أهداف هذا المركز ما يلي: (أ) توطيد معرفة واحترام جميع المهاجرين دون أي تمييز يقوم على أساس الجنس أو الانتماء الإثني أو الاجتماعي أو أي وضع آخر؛ (ب) وتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية (التقنية والإعلامية) لتوطيد احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين والدفاع عنها؛ (ج) ودعم تطوير الخبرة اللازمة للدفاع عن حقوق الإنسان للمهاجرين؛ (د) ووضع نهج يقوم على أساس حقوق

الإنسان لتعزيز وحماية حقوق المهاجرين؛ (هـ) وتقديم المساعدة القانونية للمهاجرين الذين انتهكت حقوقهم؛ (و) ودعم تطوير الآليات اللازمة للحوار والتبادل والتعاون، فضلاً عن الشراكة المتعددة الأطراف مع المؤسسات المناظرة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد بغية تحسين احترام مواطن الضعف الخاصة التي تمسُّ حقوق المهاجرين.

٢٢- وقدمت حكومة النرويج إلى مفوضية حقوق الإنسان، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، خطة عملها الوطنية لمكافحة العنصرية والتمييز، ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦.

٢٣- وأجابت حكومة رومانيا، في مذكرة شفوية مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أنها أنشأت مؤخراً المجلس الوطني لمكافحة التمييز. وأشارت الحكومة إلى أن رئيس هذه الهيئة الجديدة قد أعرب عن رغبته في الالتقاء بموظفين من وحدة مناهضة التمييز التابعة لمفوضية حقوق الإنسان من أجل مناقشة سياسات وبرامج مناهضة التمييز وتحقيق المساواة.

٢٤- وأفادت حكومة إسبانيا، في مذكرة شفوية مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، أنها نظمت في عام ٢٠٠٢ حملة تهدف إلى تحقيق التفاهم بين الثقافات وإلى مكافحة العنصرية وكرهية الأجانب، تحت شعار "العيش والتعايش". وكان إصدار ونشر إعلان وبرنامج عمل ديربان والوثائق الختامية للمؤتمر الإقليمي الأوروبي وصولاً إلى المؤتمر العالمي الذي عقدته مؤسسة الهجرة والخدمات الاجتماعية، وهي إدارة تابعة لوزارة العمل تعالج تحديداً مسألة تعزيز وضع المهاجرين وإدماجهم اجتماعياً، قد مثّل مبادرة هامة ضمن إطار هذه الحملة. كما أتاحت هذه المؤسسة الوثائق على موقعها على الإنترنت: (www.immersomigracion.upco.es).

٢٥- وفي مجال الهجرة، كُلفت الإدارة الإسبانية التي تُدعى "الوفد الحكومي لشؤون الأجانب والمهاجرين" بتنسيق الجهود التي يبذلها عدد من الجهات النشطة في ميدان مناهضة العنصرية، مثل هيئة الرصد الدائمة لعملية الهجرة التي تتولى مسؤولية جمع البيانات، ومخفل إدماج المهاجرين. وتمشياً مع توصيات برنامج عمل ديربان، فقد شاركت المنظمات غير الحكومية عن كثب في مبادرات السلطات الإسبانية الرامية إلى مكافحة التمييز ضد المهاجرين.

٢٦- وأفادت حكومة تايلند، في مذكرة شفوية مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أن وزارة الشؤون الخارجية نظمت، متابعاً للمؤتمر العالمي، حلقة دراسية غير رسمية في آب/أغسطس ٢٠٠٢ تناولت موضوع العنصرية والتمييز العنصري كعمل جماعي لترجمة إعلان وبرنامج عمل ديربان إلى الواقع. وقد لقيت هذه الحلقة الدراسية ترحيباً حسناً من الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والجمهور العام، وكان من ضمن المشاركين للمرة الأولى في التاريخ أعضاء من قبائل التلال. كما أفادت الحكومة بأنها عمدت، كوسيلة لإذكاء الوعي، إلى نشر إعلان وبرنامج عمل ديربان باللغة الإنكليزية وموجز عنه باللغة التايلندية لبثه على الجمهور.

٢٧- وإضافة إلى ذلك، تنظر الآن لجنة وطنية يرأسها وزير الشؤون الخارجية وتتألف من ممثلين عن الوكالات الحكومية الرئيسية التي أنشأتها الحكومة للتحضير للمؤتمر العالمي، في إمكانية انضمام تايلند إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ومن المتوقع أن تصبح تايلند دولة طرفاً في الاتفاقية قبل عام ٢٠٠٥ بفترة طويلة، وهو التاريخ الذي حدده إعلان وبرنامج عمل ديربان لتحقيق التصديق العالمي على الاتفاقية.

٢٨- وأفادت المملكة المتحدة، في مذكرة شفوية مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أن وزارة الداخلية تتولى دور الريادة في عملية المتابعة المحلية للمؤتمر العالمي. وأن وحدة المساواة العرقية في وزارة الداخلية قد وضعت إطاراً لخطّة عمل وطنية بالتشاور مع الدوائر الحكومية الأخرى والإدارات المنبثقة عنها. وطُلب من مجموعة واسعة من مختلف المنظمات غير الحكومية أن تشكّل فريقاً توجيهياً للعمل على إنجاز هذه المهمة.

٢٩- وبأد هذا الفريق التوجيهي إلى عقد مؤتمر للمنظمات غير الحكومية في مانشستر، إنكلترا، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بدعم من وزارة الداخلية، لمناقشة نتائج مؤتمر ديربان والاقترحات المقدمة لوضع خطة عمل وطنية. وتلا هذا المؤتمر مجموعة حلقات دراسية أصغر نطاقاً عُقدت في جميع أنحاء المملكة المتحدة، خلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، للتشاور بشأن مواضيع محددة. واشتمل المؤتمر الوطني على عقد حلقات عمل تغطي، المواضيع التي اعتبرها الفريق التوجيهي مواضيع رئيسية لخطة العمل الوطنية. وقد حُدّدت المواضيع التالية لخطة العمل الوطنية: التشريعات؛ والالتزامات الدولية؛ والطوائف؛ والعمل؛ والتعليم؛ والصحة؛ والإسكان؛ والعدالة الجنائية؛ والهجرة؛ واللجوء؛ والمشاركة في الحياة العامة؛ وإذكاء الوعي؛ وتذكّر الماضي.

٣٠- وسيضع الفريق التوجيهي للمنظمات غير الحكومية تقريراً عن مؤتمر مانشستر وحلقات عمله يعتزم تقديمه إلى وزارة الداخلية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وستناقش وزارة الداخلية المؤتمر مع الفريق التوجيهي والدوائر الحكومية الأخرى والإدارات المنبثقة عنها قبل أن تُقرّر العناصر التي ينبغي إدراجها في مشروع خطة العمل الوطنية. وتعتزم الحكومة الحصول على الموافقة الوزارية بشأن خطة العمل النهائية بحلول ربيع عام ٢٠٠٣.

ثالثاً- التنفيذ والمتابعة من جانب الهيئات المنشأة بموجب معاهدات

حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة وغيرها من آليات لجنة

حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات الوطنية لحقوق

الإنسان والمنظمات غير الحكومية وأفرقة الشباب

٣١- يوجز تقرير مفوضية حقوق الإنسان المقدم إلى الجمعية العامة (A/57/443) الجهود المبذولة حالياً من أجل تنفيذ الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وعدد من المقررين الخاصين إعلان وبرنامج عمل ديربان. ويوجّه الاهتمام أيضاً إلى تقريرين قدمهما المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والخمسين ويتضمنان معلومات عن أنشطته المتعلقة بمتابعة المؤتمر العالمي (E/CN.4/2003/23 و E/CN.4/2003/24).

٣٢- وبين العديد من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فضلاً عن منظمات دولية وإقليمية أخرى^(١) لمفوضية حقوق الإنسان الأنشطة التي اضطلعت بها لمتابعة المؤتمر العالمي، والتي تجلّت في تقرير مفوضية حقوق

الإنسان المقدم إلى الجمعية العامة. وبعد صدور هذا التقرير، تلقت مفوضية حقوق الإنسان معلومات من برنامج الأغذية العالمي يؤكد فيها على التزامه بمنع التمييز القائم على أساس الانتماء الإثني أو نوع الجنس أو الجنسية أو الآراء السياسية أو العرق أو الدين عند توزيع المعونة الغذائية المقدمة منه. وأشارت المفوضية الأوروبية، إضافة إلى مساهمتها السابقة التي أُدمجت في التقرير المقدم إلى الجمعية العامة، إلى أن تقريرها السنوي عن حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٢ يتضمن نظرة شاملة على الأنشطة المتعلقة بمكافحة العنصرية داخل الاتحاد الأوروبي (انظر <http://www.ue.eu.int/pesc/humanrights/en/HR2002EN.pdf>).

٣٣- وكان التقرير ذاته المقدم إلى الجمعية العامة قد ألقى الضوء كذلك على المشاركة الفعالة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بعد انعقاد المؤتمر العالمي. ويمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بأنشطة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل مكافحة العنصرية والتمييز على موقع المؤسسات الوطنية على الإنترنت (www.nhri.net)، الذي أنشأته كل من مفوضية حقوق الإنسان والمركز الدانمركي لحقوق الإنسان. كما وُجّه الانتباه إلى تقرير الأمين العام عن المؤسسات الوطنية المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والخمسين (E/CN.4/2003/110).

٣٤- ويوجز، أيضاً، تقرير مفوضية حقوق الإنسان المقدم إلى الجمعية العامة (A/57/443) أنشطة متابعة المؤتمر العالمي التي اضطلعت بها المنظمات غير الحكومية^(٢) ومجموعات الشباب^(٣). وإثر تقديم هذا التقرير، أفادت لجنة مناهضة العنصرية والتمييز العنصري، التابعة للمنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية لدى الأمم المتحدة بأنها تسعى، منذ انعقاد المؤتمر العالمي، من أجل تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان من خلال عقد جلسات إعلامية واجتماعات علنية بشأن العنصرية والاتجاهات العنصرية، ومثال ذلك ما عُقد منها أثناء الدورة الثامنة والخمسين للجنة حقوق الإنسان وأثناء الدورة الرابعة والخمسين للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وإبان انعقاد اجتماعات ومؤتمرات أخرى.

الحواشي

(١) هي تحديداً مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، وصندوق النقد الدولي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومجلس أوروبا، واللجنة الأوروبية، ومركز الاتحاد الأوروبي لرصد العنصرية وكرهاية الأجانب، وأمانة اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد البرلماني الدولي.

الحواشي (تابع)

(٢) هي تحديداً الجمعية الأفريقية للقانون الدولي والمقارن، واللجنة اليهودية الأمريكية، ومنظمة العفو الدولية، ومحفل آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، ورابطة المبادرات الديمقراطية، والمؤسسة البلغارية للبحوث الجنسانية، ومجلس الكنائس الكندي، والمؤسسة الكندية للعلاقات العرقية، ومركز دراسات التطور البشري، ومركز تنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان، نيابة عن الشبكة الروسية لمناهضة العنصرية، ومركز الريادة العالمية النسائية، ومؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية لدى الأمم المتحدة، ومجلس مكافحة العنصرية، ومنظمة ديربان ٢٠٠١ اليابان، ورابطة لوند الإنكليزية الدولية، والشبكة الأوروبية لمكافحة العنصرية، والاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان، ومنتدى مكافحة العنصرية، ومنظمة حقوق الإنسان من أجل أفريقيا، والشبكة الدولية لحقوق الإنسان، ومرصد حقوق الإنسان، ومجلس إتشيروغانام للنهوض بالمرستفارين، والمنظمة الدولية للتعاون بين الأديان، والتحالف الدولي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، والائتلاف الدولي للعدالة الجنائية، والمؤسسة الدولية لدراسات عدم الانحياز، والحركة الدولية لمكافحة جميع أشكال التمييز والعنصرية، ومنظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة في آسيا والمحيط الهادئ، والرابطة الدولية إيوس بريمي فيري "IUS Primi Viri"، والمنظمة الدولية لحقوق المهاجرين، ولجنة المنظمات غير الحكومية لمناهضة العنصرية، والمنظمة الدولية للنهوض بحرية التعليم، والمنظمة الدولية لإصلاح قانزن العقوبات، ومعهد روي ويلكيتز "Roy Wilkins" للعدالة الاجتماعية التابع لجامعة مينيسوتا في الولايات المتحدة الأمريكية، ومحفل رنيميد تراست "Runnymede Trust" لمناهضة العنصرية، ومنظمة سوكا غاكا "Soka Gakai" الدولية، وائتلاف المنظمات غير الحكومية في جنوب أفريقيا، ومنظمة سوسيلادارما "Susila Dharma" الدولية، والاتحاد من أجل العمل المشترك بين الثقافات في شرق ووسط أوروبا، والاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي.

(٣) الأنشطة المنفذة على الصعيد الإقليمي في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ والأمريكتين وأوروبا، فضلاً عن الأنشطة المنفذة على الصعيد الوطني التي اضطلع بها قسم الشباب التابع للجنة الأصدقاء الأمريكية للخدمات، ومنتدى شباب وطلاب الكاميرون من أجل السلام، ومركز شباب تحالف شعوب كورديليرا (الفلبين)، ومنظمة أطفال العالم، ومنظمة "لوندو" للشباب البيورفيين - الأفارقة، والمنظمة النسائية الدولية المعنية بحقوق الإنسان "مادري"، والفرع الشبابي لمنظمة العالم الأفريقي "موندو أفرو" (أوروغواي)، والرابطة الوطنية لشباب السكان الأصليين (الأرجنتين)، وممثلو الشباب النيكاراغويين، وشبكة الشباب العاملة في بيرو، وبرنامج الشباب في زمبابوي. وأقامت كل من شعبة الشباب التابعة للمؤسسة البلغارية للبحوث الجنسانية، واللجنة الأوروبية، ومنظمة أقليات أوروبا، ومؤسسة القوقاز الدولية لقضايا الأقليات، ومنظمة الاتحاد من أجل العمل الدولي (يونائيد)، وبرنامج الأمم المتحدة للدراسات العليا الأربعون، والرابطة الكندية للأمم المتحدة، والمنتدى العالمي لشباب المجتمع المدني، مناسبات تتعلق بالشباب والعنصرية.